



REPUBLIK INDONESIA

مذكرة تفاهم

بين

المحكمة الدستورية لجمهورية إندونيسيا

و

المحكمة الدستورية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن المحكمة الدستورية لجمهورية إندونيسيا والمحكمة الدستورية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وال المشار
إليهما معاً، في صلب هذا النص، بـ "الطرفين" وكل على حدة بـ "الطرف"،
وعياً منهما بأهمية تعزيز التعاون المؤسسي في مجال العدالة الدستورية، وتوفير إطار ملائم له،
- وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الثنائي بعرض حماية حقوق الإنسان وتعزيز التديمقراطية ودعم تنفيذ سيادة القانون
في البلدين،
اتفقنا على ما يلي:

المادة الأولى

الهدف

تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى خلق إطار للتعاون في مجال القانون الدستوري والعدالة الدستورية.

المادة 2

مجال التعاون

يتعاون الطرفان بمقدسي مذكرة التفاهم هذه في المجالات التالية:

أ. التبادل المشترك للمعلومات والخبرات في مجال العدالة الدستورية،

ب. تبادل المعلومات حول القوانين المعتمدة بين الطرفين في حدود اختصاصاتهم، وبعض الوسائل ذات الطابع القانوني،

ج. الدعم المتبادل بشأن تنظيم المؤتمرات، الملتقىات والندوات وأو الأنشطة الأخرى المتعلقة بالقضايا القانونية والقضائية ذات الاهتمام المشترك؛

د. بناء القدرات المؤسساتية من خلال القيام بزيارات متبادلة، القيام بدورات مهنية وتدريبات داخلية وبحوث مشتركة؛

هـ. أشكال أخرى من التعاون يتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين.

المادة 3

نقطة الاتصال

يتم تعين موظف اتصال لدى كلا الطرفين يكلف بتنفيذ بنود مذكرة التفاهم هذه وضمان التواصل بينهما، واتخاذ كافة الاجراءات التحضيرية لتنفيذ مذكرة التفاهم هذه.

المادة 4

لغة التواصل

1. يتم التواصل بين الطرفين حسب ما هو متاح، باللغة الاندونيسية أو اللغة العربية أو اللغة الإنجليزية.
2. تعد الوثائق الإدارية المتبادلة بين الطرفين وتحرر باللغات العربية والاندونيسية والإنجليزية ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

المادة 5

تسوية الخلافات

تم تسوية أي خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أحكام مذكرة التفاهم هذه وتنبأ عن طريق التفاوض والتشاور بين الطرفين.

المادة 6

الوضع القانوني

- 1- يتم تنفيذ هذه المذكرة في إطار القوانين والتنظيمات المعتمدة بها في كلا البلدين.
- 2- لا يمكن أن تفسر هذه المذكرة على أنها معاهدة دولية أو اتفاق دولي ملزم قانونيا في ظل القانون الدولي، كما أنها لا تمنح أي حقوق بموجب القوانين الوطنية للطرفين.

المادة 7

التعديلات

يمكن تعديل أحكام مذكرة التفاهم هذه كتابيا باتفاق متبادل عبر القناة الدبلوماسية.

يدخل كل تعديل حيز التنفيذ وفقا لنفس الاجراءات المتتبعة لدخول هذه الأخيرة حيز التنفيذ.

المادة 8

الدخول حيز التنفيذ

تدخل منكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل الطرفين، وتبقى سارية المفعول لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد تلقائيا لفترات مماثلة باتفاق مشترك بين الطرفين.

المادة 9

الانهاء

يمكن لأي طرف إخطار الطرف الآخر، كتابيا، برغبته في إنهاء العمل بمنكرة التفاهم هذه، قبل ثلاثة (3) أشهر على الأقل من تاريخ الإنهاء المقرر.

المادة 10

تحل منكرة التفاهم هذه محل منكرة التفاهم المبرمة بين كل من المجلس الدستوري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سابقا والمحكمة الدستورية لجمهورية اندونيسيا الموقعة ببالي بتاريخ 16 اوت 2015.

حررت بجلاكتا في 10 اوت 2023 في ثلاث نسخ أصلية، باللغات الاندونيسية والعربية والإنجليزية وللتصوص الثلاث نفس الحجة القانونية؛ وفي حالة الاختلاف في التفسير يرجح النص باللغة الإنجليزية.

**رئيس المحكمة الدستورية للجمهورية
اندونيسيا**

الجزائرية الديمقراطية

الشعبية

السيد أنور عثمان

السيد عمر بلحاج